التاريخ المعاصر

المسائل الافريقية في السياسة الأوروبية قبيل الحرب الكبرى

اتفاق 4 نوفمبر (1911) الفرنسي الالماني حول المغرب والكونغو

جمال قنان

ساد العلاقات الفرنسية الألمانية، حول المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة، نوع من الهدوء. ولقد حاول الطرفان كبح جماح مطامحهما بالفصل من أجل ايجاد صيغ للتعاون الاقتصادي بين البلدين في المملكة. وهي الجهود التي أسفرت عن تحديد مجالات للتعاون ووضع أسس له في عدد من القطاعات الاقتصادية في المغرب وفي الكونغو. لكن الاتفاقات المبدئية هاته بقيت حبرا على ورق. اذ أن الجانب الفرنسي تردد في النهاية وأحجم عن السير الى الامام في طريق تنمية التعاون بين البلدين في هاته القطاعات عندما أدرك خطورة ذلك على مستقبل المشروعات الفرنسية في المملكة المغربية.

لقد صادف فشل سياسة التعاون هاته وصول النفوذ الفرنسي في هاته البلاد الى الحد الذي لا يفصله عن الحماية سوى بعض الخطوات. واعتقد الفرنسيون أنه بامكانهم ادراك هذا الهدف بدون الافصاح عنه، فقاموا بارسال حملة عسكرية الى عاصمة المملكة، فاس. لكن الألمان أدركوا مغزى هذه المبادرة وهدفها ورفضوا

محاولة وضعهم، مرة أخرى، أمام الأمر الواقع، فقرروا ارسال باخرة حربية الى ميناء آغادير.

لقد تعرضت العلاقات بين الدولتين، بسبب ذلك، لحالة من التوتر الشديد كادت تتحول الى أزمة أوروبية. لقد خيم جو التوتر المفعم بالأزمة على الدبلوماسية الأوروبية ليحصر في النهاية في توتر في العلاقات بين فرنسا والمانيا فقط. لقد عمدت الأطراف الأروبية الأخرى الى بذل جهود متوالية ومتصلة من أجل تهدئة هذا التوتر ودفع الطرفين الى التفاهم. لقد دعمت هاته الجهود، الرغبة العميقة التي تحلى بها رجال الدولة، وخاصة أولئك الذين يحتلون مواقع القرار وساعدهم من ناحية على مجابهة بعض قطاعات من الرأي العام، في كل من البلدين ذات النزعة المتطرفة، التي كانت تتحرك بصخب وضجيج للوصول بحالة التوتر هاته الى حالة أزمة قد تتحول الى حرب بين البلدين، ومن ناحية أخرى ساعدهم على تطويق هذا التوتر ووضعه في حدوده الضيقة وبذلك تمكن الطرفان من الوصول الى التسوية التي كرسها اتفاق 4 نوفمبر 1911.

لقد عبأ الطرفان في هاته المبارزة الدبلوماسية الحادة كل جهودهما وامكانياتهما السياسية والاقتصادية والاعلامية وحتى أساليب الحرب النفسية، من أجل الحصول على تنازلات معتبرة من فرنسا بالنسبة لالمانيا ومن أجل الظفر بالمغرب بأقل تعويض ممكن بالنسبة لفرنسا.

سنحاول

سنحاول تتبع مراحل هذه المبارزة الدبلوماسية في مراحلها الثلاثة: مرحلة الغموض والتساؤل: أزمة أم تسوية؟ ومرحلة التوتر التي تعرضت لها المفاوضات الجارية بين الدولتين، والمرحلة الثالثة والأخيرة وهي المرحلة التي تجسد فيها جهود دبلوماسية البلدين في العمل حثيثا من أجل الوصول الى تسوية وتتويج هاته الجهود بتوقيع اتفاق 4 نوفمبر.

- 1 -

أزمة أم تصفية ؟

في اليوم الأول من شهر جويلية ، قدم السفير الالماني في باريس، دي شوان، مذكرة الى الحكومة الفرنسية توضح الدوافع التي جعلت الحكومة الالمانية تتخذ قرارا بارسال باخرة حربية الى ميناء آغادير، «ان عددا من البيوتات التجارية الالمانية التي استقرت في جنوب المغرب وخاصة في أغادير ونواحيها، والتي أزعجها حالة القلق والغليان التي عليها القبائل في هذه المناطق والتي تسبب فيها، على ما يبدو، الاحداث الأخيرة التي جرت في مناطق أخرى من البلاد. ان هذه البيوتات توجهت الى حكومة الامبراطورية لتطلب منها حماية أرواح أفرادها وممتلكاتهم. وبناء على هذا الطلب قررت الحكومة ارسال باخرة حربية الى ميناء أغادير، لمد يد العون ومساعدة رعاياها ومواليها (محميها) في حالة الضرورة، وكذلك من اجل حماية المصالح الالمانية الهامة الموجودة في هذه المناطق. وسوف تقوم الباخرة المكلفة بمهمة الحماية هاته بمغادرة ميناء أغادير بمجرد عودة الأمور في المغرب الى حالتها السابقة...»[1]. وفي أثناء تقديمه لهذه المذكرة عبر السفير الالماني لوزير الخارجية الفرنسي، عن تحفظات حكومته بخصوص العلميات العسكرية الفرنسية الجارية في المغرب. كما حرص في نفس الوقت على التأكيد بكون ليس في نية حكومته مضايقة فرنسا وخلق الصعوبات في وجهها انما هدفها من وراء المبادرة التي اتخذتها هو حماية مصالح رعاياها من جهة ، وتهدئة الرأي العام في المانيا من جهة ثانية الذي هو جد قلق ازاء تطور الأوضاع في المملكة المغربية.

كما عبر السفير عن أمله في أن لا يكون للاجراء الذي اتخذته حكومته أي تأثير سلبي على العلاقات بين الدولتين. ورغبة منها في تحاشي ذلك فان الحكومة الالمانية على استعداد للدخول في مفاوضات مع فرنسا لايجاد تسوية ترضي الطرفين وتمكن من شطب هاته المسألة نهائيا من اهتمامات السياسة الدولية[2].

لقد رد وزير الخارجية الفرنسي على السفير بكونه متأسف أشد الأسف لقرار

حكومته بالرغم من كونه هو الآخر مقتنع بضرورة التباحث حول الشؤون المغربية ، لكن ارسال الباخرة الحربية الى اغادير سوف يغير من طبيعة هذه المباحثات وهدفها[3].

1 ـ حيرة في باريس

لقد فوجئت الحكومة الفرنسية الجديدة، التي تشكلت تحت رئاسة كايو يوم 27 جوان المنصرم بالمبادرة الالمانية. واذا كان رد دي سلف على السفير الالماني هادئا ومتزنا، لكنه في قرارة نفسه يريد أن يرد على «التحدي» بتحد مماثل. لقد عرض موضوع المذكرة على رئيس الوزراء مباشرة بعد خروج السفير الالماني من مكتبه. وكان من رأيه أنه يجب على فرنسا أن تقوم من جهتها بارسال باخرة حربية بعد الاتفاق مع انكلترا، اما الى أغادير، والأفضل أن توجه الى ميناء الجديدة (موقادور). ولقد رد كايو على هذا الاقتراح بأنه يجب دراسة الموضوع مع وزير البحرية قبل عرض الفكرة على مجلس الوزراء. لقد فوجئ كايو باقتراح وزير خارجيته واعتبره جريئا ومتهورا. وعندما عرضت الفكرة على وزير البحرية، د لكاسي، الذي كانت خبرته في الشؤون المغربية وفي السياسة الدولية بوجه عام، موضوع اعتبار، كان رأيه مناقضا للفكرة التي عرضها وزير الخارجية: فارسال باخرة الى الجديدة يعكس موقف ضعف من طرف فرنسا وارسالها الى أغادير يعني الدخول في نزاع مع المانيا.

فالمبادرة الالمانية هي في نظره عبارة عن دعوة جافة من طرف برلين الى الحوار والتفاوض. فالتفكير في الرد على هاته المبادرة الآن، هي مسألة سابقة لأوانها ولا يوجد ما يبررها الا اذا تقدمت المانيا بمقترحات لا يمكن قبولها[4].

لقد تبلور خلال هذا اللقاء موقفا ضمنيا مفاده ان على فرنسا أن لا تقوم بأي عمل يكون بمثابة الرد على القرار الالماني بل يجب أن تنتظر لمعرفة ما وراء هذا الاجراء، وحمل المانيا على كشف أوراق لعبتها[5].

يبدو أن دي سلف لم يكن مقتنعا بالموقف الذي تبلور في اللقاء الذي جمعه مع زميليه رئيس الوزراء ووزير البحرية. لقد بعث في نفس اليوم ببرقية الى السفير الفرنسي بلندن، بول كامبون[6]، يطلعه فيها على محتوى المذكرة الالمانية ويستطلع

رأيه في نفس الوقت على الموقف الذي يتعين على فرنسا اتخاذه ازاء المانيا. وفي نفس البرقية أوعز دي سلف للسفير بجس نبض الانكليز بطريق غير مباشر لمعرفة ما اذا كان هؤلاء على استعداد لارسال باخرة حربية الى ميناء أغادير.

لقد رد كامبون بأنه يعتبر بأن المبادرة الالمانية أوجدت أمرا واقعا جعل فرنسا أمام اختيارين: اما التنديد بالاجراء الالماني والادعاء بكونه يشكل خرقا لمعاهدة الجزيرة «وهو شيء لا نجني من ورائه أية نتيجة ، أو الاكتفاء بتسجيل تصريحات الحكومة الالمانية حول الموضوع مع ابداء دهشتنا بكوننا لم نكن نتوقعها ولكونها لا يوجد ما يبررها»[7].

لم يعتبر دي سلف رد السفير بكافيا كما أن جس النبض الذي قام به هذا الأخير حول مشروع المظاهرة البحرية المشتركة لم يسفر عن نتيجة. فموقف الانكليز حول هذه الفكرة لا يزال غامضا. وهو ما جعل وزير الخارجية الفرنسي يطرح الموضوع مرة أخرى على الانكليز وبشكل مباشر. يبدو أن هاته الخطوة الجريئة التي قام بها بها دي سلف كانت بايعاز وتشجيع من طرف أوساط الحزب الراديكالي في البرلمان بزعامة كليمنصو. فمعاداة الالمان والتقرب من الانكليز هو موقف تقليدي لهذا الحزب وموقف زعيمه على الخصوص[8].

خلال لقاء جمع بين السفير الفرنسي وكاتب الخارجية الانكليزي السير ادوارد قري بناءاً على طلب الأول في يوم 3 جويلية، استعرض الطرفان موضوع المظاهرة البحرية المشتركة. لقد أوضح قري في هذه المقابلة بأن المبادرة الالمانية قد أوجدت وضعية تستحق الاهتمام وتستوجب اجتماع مجلس الوزراء لبحث الموقف على ضوء هذه التطورات الجديدة[9].

لقد جاء موقف مجلس الوزراء الانكليزي عكس ما كان يتوقعه بول كامبون[10] وعكس ما كان يأمله دي سلف. اذ أن الحكومة الانكليزية «ترى الآن أنه لا داعي لارسال باخرة حربية الى أغادير والتي لا يسعها الا الظهور فقط ثم الاختفاء أما الباخرة الالمانية فهي ماكثة في عين المكان. واذا تطورت الحالة فان الحكومة الانكليزية على استعداد لدراسة مسألة ارسال هاته الباخرة». لقد اتخذت الحكومة الانكليزية هذا الموقف قبل أن تصل برقية رئيس الوزراء كايو الى السفير بول كامبون. وهي البرقية التي تضمنت تعليمات جددية مغايرة للتعليمات التي كان

دي سلف قد أرسلها الى كامبون في لندن. وملخص هاته التعليمات ان الحكومة الفرنسية لا تنوي الآن ارسال باخرة حربية الى أغادير وانه كخطوة أولى تريد معرفة نوايا المانيا والمغزى الذي تنشده وراء اجرائها قبل التفكير في أي شيء آخر[11].

لقد اندهش كايو لمبادرة وزير خارجيته. ومنذ الآن سوف يعمد الى مراقبة تحركه ومتابعته مسألة العلاقات مع المانيا عن كثب خلال هاته الفترة الى أن تتم تسوية مسألة أغادير. كما ان الرأي العام في فرنسا كما أبرزته تعليقات الصحف على الاجراء الالماني وكما اتضح من خلال المناقشات التي جرت في كل من البرلمان ومجلس الشيوخ حول نفس الموضوع، كان لا يرى في القرار الالماني عملا استفزازيا موجها ضد فرنسا يبرر تصعيد الأزمة بين الطرفين، بل اعتبره مجرد دعوة جافة وجهتها المانيا الى فرنسا من أجل استئناف الحوار والتفاوض لغرض تصفية المسألة المغربية بين البلدين[12]. فما على الحكومة الى أن توجه جهودها في هذه الاتجاه للتعرف على نوايا المانيا الحقيقية وسبر امكانية التفاهم والتسوية بدون الأضرار بمصالح فرنسا وبمستقبلها في المغرب.

وإذا كانت المانيا قد امتنعت عن تقديم أي اقتراح مباشر لفرنسا حول تصورها لكيفية تصفية المشكلة المغربية بين الدولتين[13] معلنة فقط، عن استعدادها لدراسة كل اقتراح تتقدم به فرنسا حول المسألة، ولكنها من ناحية أخرى عمدت الى جس نبض الفرنسيين بطريق غير مباشر باطلاق عدد من المقترحات في الأفق مدركة وصولها بالتأكيد اليهم. فعند تقديمه للمذكرة الالمانية بخصوص مبادرة أغادير للحكومة الانكليزية عقب وولف مترنيخ، سفير المانيا بلندن، بكون وجود القوات الفرنسية في عمق الأراضي المغربية واحتلال اسبانيا لبعض الاجزاء من المملكة، كل ذلك جعل من معاهدة الجزيرة مجرد حبر على ورق «مما يستلزم عقد اتفاق جديد، حول المغرب، بين كل من المانيا وفرنسا واسبانيا متمنيا أن تبارك الحكومة الانكليزية ذلك وتشجعه»[14]. ونفس الرأي عبر عنه زمرمان، كاتب الدولة للخارجية الالماني بالنيابة، في لقاء له مع الكاتب الأول للسفارة الروسية ببرلين، كما صرح المستشار بتمان هولفيق للسفير الاسباني في المانيا، بكونه يعتبر سيادة السلطان ووحدة ارأضي مملكته في حكم المنتهية بسبب ما قامت به كل من فرنسا واسبانيا من اجراءات عسكرية في هاته البلاد. وانه مستعد لسماع مقترحات الدولتين وقبول كل تسوية

بهذا الشأن «شريطة ضمان مبدأ سياسة الباب المفتوح ضمانا مطلقا»[15].

قبل أن تحدد فرنسا موقفها من الاقتراح الالماني المحتمل الذي يستهدف فتح حوار ثلاثي حول المغرب، طلبت من سفيرها في برلين، والذي كان في اجازة في العاصمة الفرنسية أن يفيدها برأيه بهذا الخصوص. وبعد أن ندد بموقف اسبانيا واتهامها بالتواطئ مع الالمان، أوضح جول كامبون أن أي اقتراح يستهدف فتح حوار ثلاثي حول المغرب لا يمكن قبوله ، لان قضية المغرب تم تسويتها دوليا بمقتضى عقد الجزيرة ومن غير المعقول ان تقوم مجموعة من الدول بالتفاوض فيما بينها بهدف مراجعة هذه المعاهدة اذ لا يحق لها ذلك. ففي رأي كامبون أنه يجب رفض هذا الاقتراح اذا تقدمت به لفرنسا بصفة رسمية، وقبول فكرة التفاوض الثنائي مع ألمانيا ليس حول المغرب وحده وانما في اطار أوسع تندرج فيه قضية المغرب ضمن تسوية عامة لجميع المسائل ـ غير الأوروبية ـ المعلقة بين الدولتين[16].

لقد تحدد هذا الموقف في الرسالة التي بعث بها كايو للسفير الفرنسي في برلين في اطار التعليمات التي زوده بها قبل عودته الى مقر عمله: عزم الحكومة الفرنسية على اشراك كل من روسيا وانكلترا في أية مفاوضات تنحصر في اطار المغرب وحده وقبول فكرة التفاوض الثنائي في اطار واسع يستهدف «تذليل أكبر قدر ممكن من العقبات حول المسائل التي هي محل خلاف بيننا في مختلف مناطق الأرض»[17].

لقد تبين فيما بعد أن فكرة المباحثات الثلاثية كانت مجرد جس نبض وكرة اختبار أطلقها الألمان في الهواء لمعرفة ردود الفعل. أكد هذا الاعتقاد، الموقف الذي اتخذه دي شوان سفير ألمانيا في باريس في أول لقاء له مع دي سلف بعد مبادرة أغادير، عندما أكد له أنه يعتبر زيارته له هي امتداد للقاء الذي جمع بين كيدرلين وجول كامبون في كيسنجين في الشهر المنصرم. ورغم الجفاف الذي ظهر على دي سلف باصراره على معرفة الدوافع التي جعلت المانيا تقوم بارسال باخرة حربية الى أغادير، فإن دي شوان حرص على تمكين المفاوضات من الانطلاق بطمأنة الفرنسيين بكون ليس لحكومته أي تطلعات اقليمية في المغرب وبكونه يعتقد «بأن الكونغو يعطي مجالا للتفاوض من أجل التسوية»[18]، وسوف تتمكن هاته المفاوضات من الانطلاق عندما يلتقي كامبون بكاتب الدولة للخارجية الالماني كيدولين في اليوم التالي، 9 جويلية.

لقد انتصرت وجهة نظر رئيس الحكومة على وزير خارجيته والتي تتلخص في التباحث أولا مع المانيا قبل التفكير في أي اجراء كرد فعل ضد مبادرتها. عكس دي سلف الذي بقي دائما متشبثا بفكرة تنظيم مظاهرة بحرية مشتركة مع انكلترا للرد على «التحدي» الالماني وما ينطوي عليه ذلك من المخاطر. ومن المفيد في هذا المجال استعراض موقف الدول الأوروبية الكبرى من القرار الالماني لمعرفة أي من الموقفين أسلم من زاوية المصالح الفرنسية.

2 ـ موقف الدول الكبرى من حادثة أغادير

ان موقف انكلترا من المبادرة الالمانية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسياسة الأوروبية بصفة عامة وبالنسبة للدبلوماسية الفرنسية على وجه الخصوص[19]. فبمقتضى تصريح 8 أفريل 1904 فان الدولتين التزمتا بدعم بعضهما البعض دبلوماسيا لمواجهة أية محاولة تستهدف عرقلة البلدين في مصر والمغرب. وخلال أزمة 1905 توطدت العلاقات بين الطرفين الى درجة ان انكلترا عرضت على الفرنسيين عقد حلف عسكري بينهما، وهي الفكرة التي أبعدها رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، روفيي، لاعتقاده بأن فرنسا هي التي ستدفع الثمن في أية حرب قد تنشب مع المانيا «فانكلترا ليس لها جيش». وخلال السنوات التالية تدعم التقارب بين الدولتين، والذي في ظله تم توقيع اتفاق بين انكلترا وروسيا مكن الطرفان من تسوية خلافاتهما في كل من ايران وافغانستان. وقد أدّى ذلك الى ظهور على مسرح الدبلوماسية الأوروبية، تكتل اشتهر تحت اسم الوفاق الثلاثي عام 1907. غير أن التقارب الفرنسي الانكليزي لم يصل الى المستوى الذي يجعل فرنسا تعتقد أن الانكليز سوف يقفون الى جانبها مهما كانت الظروف. وعشية حادثة أغادير، كتب بول كامبون من لندن ملفتا نظر وزارة الخارجية بأن أي تصور يعتقد «بكوننا نجد في انكلترا دعما غير الدعم الدبلوماسي هو تصور يتجاهل الحقيقة»[20].

عند استسلام الانكليز للمذكرة الالمانية[21] أبدوا تحفظا كبيرا ازاء الأعذار التي ساقتها المانيا لتبرير مبادرتها. لقد لاحظ نيكلسون، نائب كاتب الدولة للخارجية، على السفير الالماني أثناء استلامه لهذه المذكرة بكونه لا يعلم بوجود مصالح ذات أهمية لالمانيا في جنوب المغرب وان الاجراء الذي قامت به برلين يمثل في

نظره خرقا لمعاهدة الجزيرة[22]. واذا كان الانكليز قد اتخذوا موقفا متحفظا ومتزنا من القرار الالماني ومن مقترح دي سلف بخصوص المظاهرة البحرية المشتركة فانهم حرصوا من ناحية أخرى على طمأنة أصدقائهم الفرنسيين بكونهم سيوفون بجميع تعهداتهم معهم. ففي رأيهم: أن المسألة يمكن أن تحل أما عن طريق العودة بالأمور في المغرب الى الوضع القائم السابق وهذا يستوجب انسحاب الباخرة الالمانية من أغادير من جهة وانسحاب القوات الفرنسية من فاس ومن المناطق الداخلية الأخرى في المملكة وانسحاب الاسبان كذلك من القصر والعرائش من جهة أخرى، وأما باتفاق جديد تكون انكلترا طرفا فيه ويكون اتفاقا من شأنه «أن يدعم المواقع الفرنسية في المملكة بالاتفاق مع المانيا مقابل منح هاته الأخيرة تعويضا سواء في المغرب أو في أية جهة أخرى»[23].

لقد بينت تحركات الدبلوماسية الانكليزية بأن الحكومة البريطانية لا تستهدف دعم فرنسا دبلوماسيا في مواجهتها لالمانيا بقدر ما كانت ترغب بأن تكون طرفا في المفاوضات المقبلة لتصفية المسألة[24]. هذا التطلع الانكليزي الجديد الى المغرب يثير أكثر من تساؤل. ذلك ان هاته الدولة كانت قد منحت لفرنسا حرية الحركة في المملكة المغربية مقابل حصولها على نفس الحرية في مصر. وتحدد ذلك في تصريح 8 أفريل 1904 وبالأخص بمقتضى البنود السرية الملحقة به. فالمصالح الاقتصادية للطرفين في كلا البلدين مضمونة ومؤمنة وفقا للاتفاقاتهما الثنائية . فرغبة انكلترا في المشاركة في أية مفاوضات حول المغرب ليس له ما يبرره[25].

ومما يثير الاستغراب ، ان الدبلوماسية الفرنسية لم تظهر انزعاجا من الموقف الانكليزي ، فكل ما طلبه دي سلف، هو توضيحات بخصوص التعويضات التي ترى انكلترا بأنه يمكن منحها لالمانيا. وعندما استوضح بول كامبون رأي وزير الخارجية الانكليزي حول هاته المسألة اتضح له ان انكلترا لا تعارض مبدئيا فكرة منح «موطئ قدم» لالمانيا في المملكة المغربية لغرض التجارة «على أن تتعهد هاته بعدم اقامة أية تحصينات»[26]. وعندما طرح السفير الالماني أمام دي سلف فكرة توجيه المفاوضات نحو الكونغو كتعويض لالمانيا عن المغرب، سارع هذا الأخير الى ابلاغ الانكليز نبأ هذا العرض مستفهما فيما اذا كان لهم اعتراض في توجيه المفاوضات مع المانيا في هذا الاتجاه. لقد كان دي سلف يشك في نوايا المانيا الحقيقية ويخشى أن

يكون هذا العرض مجرد تضليل لكسب الوقت ومن أجل زرع الشك و«لإحباط هاته المناورة فانني قررت أن لا أقوم بأي مسعى ولوكان محدودا في اتجاه المانيا بدون اتفاق مع انكلترا»[27]. وعندما طلب دي سلف من الانكليز أن يقوموا بمسعى لدى الالمان لاستدعاء باخرتهم من أغادير، لم يرد هؤلاء على هذا الطلب. كما اهملوا فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة عند ميناء أغادير وهي الفكرة التي عاد وطرحها دي سلف للمرة الثانية على الانكليز رغم موقف كايو ومجلس الوزراء من هاته المسألة. وهكذا فاننا نلاحظ ان انعدام التجربة في السياسة الدولية لدى وزير الخارجية الفرنسي فتكوينه كان تكويناً اداريا بحت، ومعاداته الشديدة لالمانيا جعلته يندفع وراء صداقة انكلترا بأي ثمن حتى ولو أدى ذلك بأن تصبح الدبلوماسية الفرنسية مجرد عربة تجرها الخيول الانكليزية. وهذا الموقف أجبر رئيس الوزراء على أن يقحم بنفسه ـ كما حدث في أزمة 1905 ـ في شؤون السياسة الخارجية للاشراف عليها وتوجيهها.

لقد أبدت الدبلوماسية الفرنسية حرصا شديدا من أجل الظهور أمام الألمان في موقف القوي المدعم والمسنود بكل من صديقتها انكلترا وحليفتها روسيا. لقد بذلت محاولات عدة مع هاتين الدولتين قبل بدء المحادثات مع الالمان وأثنائها، لتثبيت هاته الصورة وترسيخها عندهم. ويبدو أن الفرنسيين قد نجحوا في ايهام عدد من المسؤولين الالمان بذلك[28]. واذا كنا رأينا أن الانكليز قد عمدوا للاستفادة من حادثة أغادير لخدمة مصالحهم بالدرجة الأولى ، فان الروس أظهروا منذ البداية نوعا من الفتور وعدم الرغبة في الاقحام بأنفسهم اقحاما مباشرا في المسألة. وعندما استلموا المذكرة الالمانية ، اكتفوا بتسجيل ما ورد فيها ولم يعلقوا على المبادرة لا بالتحفظ ولا بالقبول. لقد كان الروس يعتقدون أنه بالامكان تجنب الصدام مع المانيا اذا ما اظهرت فرنسا تفهما واستعدادا لترضيتها من زاوية مصالحها الاقتصادية. وخلال لقاء طويل جمع بين السفير الفرنسي في العاصمة الروسية ووكيل وزارة الخارجية نيراطوف ، استخلص السفير الفرنسي من هذا اللقاء بكون الدبلوماسي الروسي يصر على حصر المبادرة الالمانية في اطارها المغربي ويرفض أن يرى لها علاقة بالسياسة العامة لالمانيا ولا بسياستها الأوروبية. ويعتقد أنه اذا ما قدمت لالمانيا توضيحات بخصوص أهداف التحرك العسكري الفرنسي في شمال المملكة وحدود

هذه التحركات من الناحية الزمنية والسياسية، فان المانيا ربما تقتنع وتقوم بسحب باخرتها من أغادير[29]. وعندما سأله السفير الفرنسي عما سوف يكون موقف فرنسا، في رأيه، اذا ما قامت المانيا بانزال قوات واحتلال أغادير أبدى وكيل الخارجية ترددا شديدا، لادراكه المغزى الذي يهدف اليه السفير الفرنسي من وراء هذا السؤال، وليرد في النهاية بكونه في وسع فرنسا احتلال موانئ أخرى التي قد تكون المانيا تريد وضع يدها عليها. وعندما قام الروس، تحت الحاح فرنسا الشديد، بمسعى لدى الالمان لمعرفة الدوافع التي جعلتهم يتخذون هذا القرار، اكتفى الدبلوماسيون الروس بتسجيل التوضيحات التي قدمت لهم بدون التعليق عليها[30]. هذا الدعم الروسي الفاتر للدبلوماسية الفرنسية لاحظه الالمان ووصل صدى ذلك الى الفرنسيين مما جعلهم يلحون على حليفتهم بضرورة التأكيد صورة التفاهم الكامل فيما بينهما حول المسألة المغربية وترسيخ ذلك في أذهان الالمان[31].

بالنسبة للدول الكبرى الأخرى المعنية بالشؤون المغربية بمقتضى معاهدة الجزيرة، فان الدبلوماسية الفرنسية لم تكن تأمل أن تجد لديها أكثر من موقف الحياد بالنسبة للنمسا والحياد «المتفهم» بالنسبة لكل من ايطاليا واسبانيا. فالنمساويون أظهروا منذ البداية حرصا شديدا من أجل المحافظة على كل الامتيازات الاقتصادية التي منحتها لهم معاهدة الجزيرة ويرغبون في أن يحصلوا على نسبة من المشاركة في الشركات الدولية العاملة في المغرب أعلى مما حصلوا عليه في الماضي، وتبدو فيينا وكأنها ليست على استعداد للوقوف الى جانب حليفتها المانيا اذا ما تطورت حادثة أغادير الى مستوى الأزمة كما عبر عن ذلك المستشار ايرنثال: «ليس عندي أي سبب يدفعني الى اقلاق فرنسا في المغرب والدخول بذلك في اللعبة الالمانية، مما يجعلني في تناقض مع نفسي حين سبق لي أن سجلت برضا وارتياح تصريحات الحكومة الفرنسية بخصوص عملياتها العسكرية في فاس. ولم يحدث هناك جديد يحملني على تغيير هذا الموقف. واذا طرأت وضعية جديدة فالمانيا هي السبب، ولا يجب أن أثير الدهشة اذا ما عبرت في القضية عن استقلالية تساوي تلك التي عبرت عنها المانيا بخصوص القضية الفارسية عندما تفاوضت حولها مع روسيا، وعلى غير علم مني، في بوتسدام»[32].

عندما قام السفير الالماني بروما بتسليم المذكرة المتعلقة بأغادير فانه لم يطلب من

هاته الدولة الحليفة أية مساعدة لغرض دعم الموقف الالماني في مواجهة فرنسا. ذلك ان برلين لم تنس موقف ايطاليا المائع ازاءها قبل واثناء أعمال مؤتمر الجزيرة فلم يريدوا اراقة ماء وجههم مرة أخرى بدون فائدة. فالحكومة الايطالية لها التزامات خاصة ازاء فرنسا حول المغرب منذ عام 1902، عندما تخلت نهائيا عن أي تطلع الى هاته البلاد بمقتضى الاتفاق الذي أمضاه الطرفان في شهر نوفمبر من هاته السنة [33]. وبقاء هاته الالتزامات سرا مكتوما بين الطرفين كان مصدر ازعاج شديد للدبلوماسية الايطالية ـ أثناء أزمة عام 1905 وخلال أعمال مؤتمر الجزيرة وبعد حادثة أغادير ـ لقد كان رد الفعل الأول للايطاليين هو اخطار الالمان بطبيعة التزاماتهم مع فرنسا بخصوص المغرب لكن ذلك يستلزم موافقة فرنسا، الطرف الآخر، على ذلك. لذلك فقد كلف السفير الايطالي بباريس بالسعي من أجل الحصول على هاته الموافقة التي تمكن من وضع سياسة ايطاليا «في الماضي وفي المستقبل على طريق الوضوح والاستقامة»[34] لكن موقف الحكومة الفرنسية المعارض للفكرة أجبر الدبلوماسية الايطالية الى متابعة تطورات المسألة بقلق وانشغال.

بالنسبة لاسبانيا، فان هاته الدولة بدأت تعمل لحسابها الخاص، في منطقة نفوذها مباشرة عندما تحرك الفرنسيون لاحتلال فاس. فقيام الالمان بارسال باخرة حربية الى أغادير لم يكن من شأنه أن يزعجهم بطبيعة الحال، اذ رأوا في هاته البادرة ما يدعم ضمنيا موقفهم في مواجهة الفرنسيين. وعلى عكس تقديرات جول كامبون الذي اعتقد بوجود تفاهم مسبق بين الالمان والاسبان للنيل من المواقع الفرنسية في المغرب: «ان تحرك الالمان في المملكة يبرر ما كنا نفكر فيه دائما بأن اسبانيا تملك مفاتيح المغرب لتعطيها في يوم من الأيام للآخرين عندما تتنازع معنا»[35]، فان الدبلوماسية الاسبانية حاولت الاستفادة فقط، من الوضعية الجديدة التي أصبحت عليها المسألة المغربية. لقد رحبت بالفكرة التي أطلقها الالمان حول امكانية تسوية القضية عن طريق التفاوض بين «الدول الثلاث المعنية». ولكن عندما انطلقت المحادثات بين فرنسا والمانيا واتفقت الدولتان على ابعاد الاسبان عن هاته المحادثات، بدعوى ان موضوعها يهم فقط العلاقات بين الدولتين. لم يكن هذا الموقف بطبيعة الحال ليرضى اسبانيا[36].

3 ـ ما هو هدف الالمان من وراء مبادرة أغادير؟

ان التساؤل عما هو هدف الالمان من وراء تحركهم في أغادير كان قد استحوذ على اهتمام الدبلوماسية الأوروبية وفي مقدمتها الدبلوماسية الفرنسية. وقبل استعراض اتصالات الدولتين في محاولة منهما لتصفية المشكلة، فمن المفيد ان نلقي نظرة سريعة الى الوراء في محاولة استشفاف ملامح الموقف الالماني والنوايا الكامنة من وراء تحركهم في أغادير.

ان هاته المبادرة كانت بالنسبة للدبلوماسية الالمانية عبارة عن تنبيه موجه لفرنسا لاشعارها بكون اعتراض الالمان على ابتلاع المغرب من طرفها بدون مقابل لا يزال قائما، وانه حان الوقت، بعد العديد من الاجراءات والتحركات التي قامت بها فرنسا في هاته البلاد، لان تدرك أن لكل انتظار حدودا. فالمانيا لم تعد تطمح في الحصول على موطئ قدم في المغرب بل ربما لم تكن قد فكرت جديا فيه في أي وقت من الأوقات. اذ منذ أواخر عام 1905 كانت المانيا قد أظهرت استعدادا لقبول فكرة التعويض، خارج المملكة المغربية، اذا ما قدمت لها عروض جدية في الموضوع[37]. وعندما اقترح كاتب الدولة للخارجية الالماني ، كيدرلين، على الامبراطور فكرة ارسال باخرة حربية الى أغادير لم يكن الهدف من ذلك قيام الالمان باحتلال هاته المدينة وانما كانوا يريدون اجبار فرنسا على التباحث وتقديم تعويضات مرضية لهم مقابل تخليهم عن المغرب. وبطبيعة الحال، فان الالمان لم يعبروا عن نواياهم صراحة في المذكرة التي سلموها للدول الموقعة على معاهدة الجزيرة بل لفوا حولها الغموض عن قصد لهدف عملي منشود. وهذا الموقف الغامض لم يضلل الفرنسيين والأطراف الأخرى فحسب، انما ضلل حتى بعض الفصائل من الرأي العام الالماني وفي مقدمتها القوميون الالمان، الذين اعتقدوا أن حكومتهم قد قبلت في النهاية تلبية مطلبهم باحتلال جزء من المغرب وضمه الى المانيا[38]. لقد كانت الحملة الصحفية التي نظمها هؤلاء والحاحهم المتكرر على ضرورة اقتطاع جزء من المغرب وضمه لالمانيا مصدر ازعاج شديد للفرنسيين الذين اعتقدوا ان القوميين الالمان كانوا يرددون عاليا ما كان يهمس به في الأوساط المسؤولة في المانيا[39]. ورغم هاته التأويلات وذلك الغموض الذي أحاطت به المانيا موقفها، فانها في الحقيقة لم تكن تهدف الا على الحصول على تعويض اقليمي مرضي في مكان آخر غير المغرب.

4 ـ الاتصالات الأولى :

في يوم 9 جويلية بدأت الاتصالات الرسمية الأولى بين الطرفين في محاولة منهما لاستطلاع آفاق امكانية التفاهم وتحديد الموضوع والطريقة لتسوية الأزمة الكامنة في العلاقات بين الدولتين منذ أول جويلية. لقد كان اللقاء بين المتفاوضين، كيدرلين وكامبون، في بدايته فاترا ومتحفزا تمثل في تبادل عبارات المجاملة تقطعها فترات سكوت طويلة نسبيا. وبعد استفسار كل واحد منهما عما إذا كان الآخر يريد أن يقول له شيئا والرد على بعضهما البعض بالنفي، قرر كامبون في النهاية أخذ زمام المبادرة والتطرق لموضوع اللقاء عندما استفسر فيما اذا كان محادثه على استعداد لاستئناف الحوار الذي بدأ بينهما في كيسنجن في شهر جوان المنصرم[40]. وعندما رد كيدرلين بالايجاب لاحظ كامبون لمحادثه بكون المبادرة الالمانية التي سماها بـ «لطمة أغادير» كانت مفاجئة للحكومة الفرنسية التي لم تكن نتوقعها وانها غيرت بالتالي معطيات المسألة. لقد رد كيدرلين على هذا العتاب بكون الظروف هي التي أجبرت الحكومة الالمانية على اتخاذ مثل هذا القرار ثم قام من جهته بتوجيه اللوم الى الحكومة الفرنسية التي لم تظهر الرغبة والا الاستعداد لتطبيق الاتفاق المبرم بين الطرفين عام 1909 والذي ينص على التعاون في المجال الاقتصادي بين رعايا البلدين. واتفق المتفاوضان على عدم التوقف عند الماضي وانما يجب النظر الى الواقع كما يتمثل الآن والعمل من أجل تسوية تخدم مصلحة البلدين. وحول هذه النقطة اراد كامبون أن يطمئن ويتأكد من نوايا الالمان نحو المغرب «تذكروا جيدا ما قلته لكم في كيسنجن بأن الرأي العام في فرنسا، بعد التضحيات الكبيرة التي تحملها، لن يقبل أبدا بفكرة تواجدكم اقليميا وسياسيا في المغرب. ولن توجد، في اعتقادي، حكومة في فرنسا تقبل ذلك»[41]. لقد رد كاتب الدولة الالماني على ذلك ، بأنه يوجد رأي عام في المانيا كذلك ويوجد بها من يطالب بضرورة الحصول على مكسب اقليمي في هذه البلاد. ولكن «ما دمتم تريدون أن نغلق حدودنا في المغرب وبصفة نهائية، فأنا ليس لي اعتراض ولكن لكي تقبل المانيا ذلك يجب أن ترضونا في الميدان الاستعماري، في الكونغو مثلا»[42]. لقد استقبل السفير الفرنسي هذا الانفتاح بارتياح كبير وأكد على ضرورة الوصول الى تسوية في هذا الاطار بسرعة لتهدئة الرأي العام في كل من البلدين. وبعد أن تم تحديد الاطار للمفاوضات المقبلة بهاته الكيفية، تطرق الطرفان

الى موضوع مشاكرة أو عدم مشاركة الأطراف الأخرى في هاته المفاوضات، واتفقا على اعتبار أن هاته المحادثات تخص علاقاتهما وحدهما وليس لطرف آخر المطالبة بالمشاركة فيها. كما أشار كيدرلين الى ضرورة تركيز المفاوضات التي شبهها بالعمليات العسكرية في يد واحدة ومكان واحد لكي تصل الى نتيجة ، لكن السفير ألح على ضرورة الاستجابة لرغبة دي سلف الذي يصر على أن تجري المفاوضات في العاصمتين في نفس الوقت؛ معلقا على ذلك بأنه «لا شك انكم تدركون بأن الوزير لا يريد أن يبدو وكأنه خاضع لسفيره»[43].

في اللقاء الثاني الذي جمع بين كامبون وكيدرلين، يوم 13 جويلية قام هذا الأخير بعرض الاطار العام للتسوية كما يتصورها. وبعد أن لاحظ للسفير بكونه اجتمع مع وزير المستعمرات وانه وجد في مصالح هاته الوزارة برنامجا وتطلعات اعتبرها غير مقبولة. أكد أنه يعتقد ان قاعدة التسوية هي افريقيا عن طريق تعديل الحدود في الكونغو، ويمكن أن يتم ذلك اما بالشراء أو التبادل. فالمانيا مستعدة لأن تتنازل عن القسم الشمالي من مستعمرة الكاميرون. ويرى ان الاتفاق يجب أن يأخذ شكلا يرضي كل أطراف الرأي العام في كلا البلدين. كما تناول كيدرلين في هذه المقابلة موضوع الاتفاق حول المغرب والشكل الذي يأخذه. فرغبة الامبراطور في هذا الصدد ـ لاحظ كيدرلين ـ تتمثل في أن يكون الاتفاق المقبل هو تطوير لاتفاق 1909. يمكن أن «نعلن مثلا أن اتفاق 1909 كان يرتكز على المبدأ بكون السلطان يستطيع ضمان الأمن والاستقرار في المغرب غير أن الأحداث أجبرت فرنسا على التدخل من أجل ضمان الأمن في الداخل». وعلى ذلك فان المانيا تعترف لفرنسا بممارسة السلطات الضرورية لضمان الأمن ومنع الفوضى في المملكة[44]. كما تطرق الى الوضع الذي سيصبح عليه المغرب بعدهذا الاتفاق وموقف الدول الأروبية الأخرى. لقد طمأنه كامبون بهذا الصدد، مبينا بأنه ليس في نية حكومته المساس بمعاهدة الجزيرة بدون موافقة الدول الموقعة عليها، وان اتفاقا فرنسيا المانيا لا يمكن أن يلغي عقدا وقع من طرف دول أخرى. كما طمأنه أيضا بخصوص مصالح رجال الصناعة المعدنية الالمان المستقرين في المغرب «فما دامت المانيا قد تخلت عن كل تطلع اقليمي في المغرب فانه يجب أن تثق في حسن نية حكومة الجمهورية في هذا المجال»[45]

لم يكن في وسع كامبون مناقشة كيدرلين في وجهات النظر التي عرضها حول المقترحات المطروحة، وانما اكتفى فقط بتسجيل ما دار في هاته المقابلة ليؤكد في مراسلة له الى باريس على ضرورة تزويده بتعليمات محددة لمتابعة المفاوضات.

لقد اعتبر دي سلف ان المقابلة التي تمت يوم 13 جويلية في برلين ايجابية وان المفاوضات دخلت فعلا مرحلتها العملية. واذا كان متفقا على اعتبار ان افريقيا تشكل قاعدة للتسوية كما اقترحه كيدرلين، عن طريق تعديل الحدود بين مستعمرة الكاميرون الالمانية والكونغو الفرنسي فانه يريد أن يقوم الالمان بتوضيح وجهة نظرهم بشكل أكثر دقة وتحديدا. وفيما يخص المغرب فهو يرى نفس نظرة كيدرلين بكون الاتفاق يمكن أن يكون تطويرا لاتفاق 1909 في «اتجاه اعتراف المانيا للسلطة العسكرية الفرنسية بحرية احتلال الاماكن التي تراها ضرورية لضمان الأمن العام، واعترافها لحكومة الجمهورية بكامل الحرية في مساعدة الحكومة المغربية من أجل ادخال اصلاحات ادارية ومالية وقضائية وعسكرية التي يحتاج اليها المغرب»[46]

لقد كانت حصيلة لقاء يوم 15 جويلية مخيبة للآمال بالنسبة لكامبون. ففي مراسلة له لباريس، عقب على هذا اللقاء بقوله: «ان نتيجة هاته المقابلة هي أبعد من أن تكون مرضية. اننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى أن نبدي صلابة وحزما أكثر»[47].

لقد تسرب للصحف الفرنسية محتوى ما دار في هاته المقابلة، واستخدمته كل التيارات المعادية للاتفاق مع المانيا. ونشب حول ذلك جدال حاد بين الصحف في كل من البلدين مما أثر على سير المفاوضات، وخاصة عندما تدخلت أطراف أوروبية أخرى التي حاولت استغلال ما دار في هاته المقابلة لخدمة مصالحها وتطلعاتها ،وكاد أن يؤدي ذلك الى فشل المفاوضات والى ازمة حادة بين الدولتين. ماذا جرى في هاته المقابلة؟

تنفيذا للتعليمات التي أرسلت اليه من وزارة الخارجية طالب كامبون من كاتب الدولة الالماني للخارجية توضيح فكرته بخصوص المطالب الاقليمية لالمانيا في افريقيا، وبعد ان لاحظ كيدرلين بكونه ليس لديه في هذا المجال سوى أفكار عامة «طلب احضار خريطة وبين لي الكونغو الفرنسي من البحر حتى نهر السنغا، ولقد رددت عليه بكونه يريد بدون شك افشال المفاوضات. ذلك ان الرأي العام في

فرنسا اذا كان يقبل منح تعويضات واسعة لا يستطيع التنازل عن مستعمرة باكملها»[48]، لقد أوضح الوزير الالماني بأن حكومته على استعداد للتنازل عن شمال الكاميرون وربما أيضا عن الطوغو لفرنسا مقابل الكونغو. وعندما لاحظ كامبون بكونه ليس معقولا أن تسد ما سوف يتبقى لفرنسا في افريقيا الاستوائية ، كل نافذة على البحر، رد كيدرلين بأنه سوف يمنح لفرنسا في الكونغو نفس التسهيلات والامتيازات التي سوف تحصل عليها المانيا في المغرب. وفي التقرير الذي بعث به كامبون الى باريس عن هاته المقابلة علق على الطلب الالماني بكون كيدرلين يريد اختبار الفرنسيين وجس نبضهم: «وعندما طلب الكل فان الوزير الالماني ربما كان يريد الحصول على الجزء. ولي من الأسباب ما يجعلني اعتقد ان الحكومة الالمانية تريد ميناء على الأطلسي، وما دام هذا الميناء لن يكون أغادير فليكن ليبريفيل وهذا هو التعويض الذي تنشده بدون شك»[49]. لقد عبر السفير الفرنسي في هذا الانطباع عن النية الحقيقية لكيدرلين. ذلك ان هذا الأخير حرص قبل عرض وجهة نظره على وصفها بكونها مجرد أفكار عامة قابلة للتعديل والتحوير، اي للتفاوض[50].

لقد اندهشت أوساط الوزارة الخارجية في فرنسا لهذه «التطلعات المبالغ فيها». فدي سلف اعتبر موقف كيدرلين «الجديد» تناقض مع ما أبداه في السابق من الاستعداد للتفاهم والرغبة في الوصول الى تسوية. لقد اعتبر ان الاقتراح الالماني لا يمكن قبوله. وكيدرلين يجب أن يعرف ذلك منذ الآن. ولكنه اعتذر لسفيره بكونه لا يستطيع الدخول في التفاصيل قبل اجتماعه بكل من رئيس الوزراء ووزير المستعمرات.

وفي 20 جويلية أبرق لكامبون بتعليمات مفصلة تتضمن الموقف الفرنسي بخصوص التسوية الاقليمية في افريقيا الاستوائية «لقد قررنا رفض المقترحات الالمانية التي تقدم بها السيد كيدرلين ولكننا من ناحية أخرى على استعداد لقبول بعض التعديلات التي تخص الحدود لصالح المانيا اذا ما قبلت هاته فكرة اتفاق 1909 حول المغرب، في الاتجاه الذي ترغب فيه فرنسا[51]. وبهذا الشرط، فان فرنسا تقبل تعديلات في الحدود بالكيفية التالية ـ تعديل حدود الكاميرون يتم عن طريق تنازل الالمان عن الجزء الشمالي من هذه المستعمرة والمعروف باسم منقار البطة Bec de Canard مقابل تنازل فرنسا عن جزء من مستعمرتها في لوبانغي ـ شاري، التي يحدها

من ناحية الشرق والجنوب انهار اللقون الشرقي وبحر سارة ونهر شاري، كما تتخلى فرنسا كذلك في الكونغو الأوسط، عن المنطقة الواقعة بين الحدود الكاميرونية ونهري السنغا وتانا. وبالإضافة الى ذلك، فان الفرنسيين عرضوا امكانية توسيع النظام الجمركي المعمول به في حوض نهر الكونغو الى مستعمرتهم في افريقيا الاستوائية: الغابون ولوبانغي ـ شاري. أما بالنسبة لمستعمرة الطوغو التي عرضها كيدرلين على الفرنسيين فان هؤلاء الأخيرين رفضوا هذا العرض. «ففي هاته الناحية فاننا لا نطالب سوى بانهاء المفاوضات التي بدأت منذ الشتاء الأخير»[52]. ان هاته المقترحات هي بالنسبة لدي سلف مقترحات نهائية. ولطمأنة سفيره الذي سبق أن أشار في مراسلة سابقة بكونه يجب دراسة الموقف الذي سينجم في حالة فشل المفاوضات سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أخبره بأنه في حوار متصل حول هذا الموضوع «مع الحكومة الانكليزية، كما ان الحكومة الروسية على علم بتطورات المسألة في عناصرها البارزة، وانني لا أشك بكوننا سوف نجد لديها كل المساعدات اذا ماقررنا في حالة انقطاع المفاوضات الى اتخاذ مبادرة جديدة كل الجدة. ويمكن لكم منذ الآن أن تشعروا السيد كيدرلين بأن فشل المفاوضات سيحول المسألة من مسألة خاصة تهم فقط بلدينا الى مسألة دولية»[53].

ففي اللقاء الذي جمع بين المتفاوضين يوم 21 جويلية أوضح كيدرلين بكونه الآن مهيء لتقديم مقترحات محددة حول المغرب ولكن «حسب التعليمات التي اعطيت له»[54]، يريد أن يسوي أولا قضية مبدئية، فالوزير الالماني قد صدم لما وجد محتوى الحديث الذي جرى بين السفير الالماني في باريس وبين وزير الخارجية الفرنسي دي سلف، منشورا في جريدة صدى باريس L'Echo de Paris . وكان قد سبق أن اتفق الطرفان على عدم تسريب الأخبار للصحف حفظا لسرية المفاوضات وحرصا على نجاحها. ذلك ان تدخل الصحافة من شأنه أن يعقد مهمة الدبلوماسيين ويثير الحساسيات حول مسائل ثانوية مما يؤدي الى تعبئة الرأي العام في كلا البلدين في اتجاه التشدد وربط كل جزئيه بالمصلحة العليا والشرف والكرامة القومية. فكيدرلين تأثر على الخصوص، من تلك العبارة التي أوردتها الصحيفة على لسان دي سلف عندما وصف المقترحات الالمانية بكونها مجرد كرة اختبار وجس النبض وبكونها ليست بجدية «في قضية مثل هاته الخطورة ـ عقب كيدرلين ـ فانني لا

أتفوه الا بكلمات جادة وتوصف بمساومة ما يشكل الأساس الذي ترتكز عليه كل تسوية دبلوماسية هو كلام لا ينبغي التفوه به. يجب أن نحترم بعضنا البعض ومراعاة المحافظة على سرية محادثاتنا التي هي وحدها تمكن من استمرار التحاور بيننا بدون المساس بشعور أحد»[55]. لقد تمكن الطرفان من تسوية هذه المسكلة بايجاد صيغة تتمثل في تسليم مذكرة للصحافة يتفق عليها بعد كل لقاء ، عندما يكون ذلك ضروري. وبخصوص موضوع المفاوضات فان الوزير الالماني أكد بكون الاقتراحات التي قدمها حول التعويضات يمكن تعديلها في التفاصيل ولكنها بصفة عامة تشكل أساس التسوية كما تتصورها الحكومة الالمانية. وعندما تساءل كامبون هل تعتبر هذه المقترحات نهائية؟«سنتناقش ، أجاب كيدرلين، في كيفية التنفيذ».

لقد كانت المقابلة التي تمت يوم 23 جويلية ايجابية من زاوية المفاوضات حول المغرب، فالمفاوض الالماني قبل كل المقترحات التي تقدم بها السفير الفرنسي لضمان حرية الحركة والتصرف للفرنسيين في هاته البلاد، سواء في المجال العسكري أو السياسي أو الاقتصادي والمالي. لقد أورد كيدرلين تحفظا واحدا فقط ، عندما طلب عدم الاسراع في فرض الرسوم على استغلال المناجم وعلى تصديرها «ان المانيا ستترك لكم مع هذا التحفظ فقط، حرية اقامة امبراطورية في شمال افريقية التي هي هدفكم الكبير»[56]. وعندما طلب منه كامبون تحديد المقابل لهذا التنازل الكلي من طرف الالمان في المغرب عاد فطالب مرة أخرى بالكونغو من البحر الى نقطة يتم تحديدها في الدواخل. تقريبا نفس المنطقة التي سبق أن طالب بها يوم 15 جويلية. وعندما لاحظ له المفاوض الفرنسي بكون المانيا لم تتزحزح قيد انملة عما سبق أن طلبت به «انكم مخطئون ، رد كيدرلين ، عندي هاته المرة تنازلات محددة أعرضها عليكم، اننا نتخلى عن الطوغو بكامله الذي هو جوهرة نستعمراتنا اذ أنها الوحيدة التي لا تكلفنا شيئا كما نتنازل لكم عن شمال الكاميرون حتى نهر البنيوي مما يعطي لممتلكاتكم المحيطة ببحيرة تشاد ممرا حرا الى البحر. اذ ان كل من البنيوي والنيجر هما نهرين دوليتي»[57] وعندما عرض عليه كامبون مقترحات حكومته بخصوص تعديلات الحدود الكاميرونية، لاحظ لمخاطبه بكونه يحدثه عن تعديلات في الحدود في الوقت الذي هو يتابع تحقيق هدف أكبر ملاحظا بأن المانيا طالبت بشيء أقل مما حصلت عليه انكلترا مقابل نفس الالتزام «التنازل المطلق عن المغرب». وعندما أكد

كامبون بكونه يستحيل على فرنسا أن تتنازل عن الكونغو بكامله عقب كيدرلين بكون المانيا هي الأخرى تريد الحصول على نافذة على نهر الكونغو[58].

وعند انتهاء المقابلة عبر الوزير الالماني عن أمله في أن يرى مفاوضه الفرنسي مستعد لاستئناف المباحثات في وقت قريب. ويعني ذلك ان التعديل في الموقف يجب أن يأتي من فرنسا، وان المانيا ليس لها استعداد لتغيير الاطار الذي رسمته للتسوية. وعندما يلتقي الطرفان مرة أخرى يوم 29 جويلية ، يكون التوتر قد بلغ ذروته.

– يتبع –

الهوامش

(1) م.خ.و./المانيا م.ج. محفوظات الخارجية الفرنسية/المانيا ـ المجموعة الجديدة A.E.P. -- All N.S. سوف نقتصر في الاحالات التالية على الإشارة الى المصدر بايراد الحروف التي ترمز اليه م.خ.ف/ألمانيا: م.ج. مجلد 34 1 جويلية 1911.

(2) المصدر السابق ، خلال هذا اللقاء أوضح السفير الالماني بكونه ليس على استعداد للدخول في نقاش حول ما اذا كانت المبادرة الالمانية تنسجم أو تتناقض مع معاهدة الجزيرة، اذ ان الوضع السائد حاليا في هاته البلاد يتعارض مع مفهوم هذه المعاهدة لسيادة المملكة ووحدة أراضيها، كما أنه ليس عمليا ومن المشكوك فيه «احتمال امكانية العودة بالأمور الى الوضع القائم السابق».

(3) المصدر السابق. وكذلك: A. Tardieu, Le Mystère d'Agadir, Paris 1912, pp. 423--424.

(4) J. Caillaux, Agadir, ma politique extérieure, Paris, 1919, pp. 108—109.

(5) م.خ.ف/المانيا.م.ج. مجلد 34، 1 جويلية 1911.

(6) يعتبر بول كامبون أحد الدعائم الدبلوماسية الفرنسية في فترة ما قبل الحرب الكبرى، فبفضله وبفضل زميله كامي بارير سفير فرنسا في روما استطاع دلكاسي تنفيذ سياسته المتوسطية التي ترمي الى التقارب مع ايطاليا واسبانيا وهي السياسة التي توجت بتوقيع اتفاق 8 أفريل 1904 مع انكلترا الذي اشتهر باسم الوفاق الودي، فبول كامبون هو الذي تفاوض مع الانكليز لانجاز هذا الاتفاق.

(7) م.خ.ف/المانيا.م.ج مجلد 34 لندن ـ باريس 2 جويلية 1911. لم يكن كامبون متحمسا لفكرة ارسال باخرة حربية الى موانئ جنوب المغرب عكس ما ادعاه فيما بعد. ففي رسالة الى أخيه جول كامبون سفير فرنسا في برلين والتي يبدو أنها كتبت في الأسابيع اللاحقة ولكنها أرخت بيوم 5 جويلية (لغرض ما) أكد له فيها بكونه قد حبذ فكرة القيام بمظاهره بحرية فرنسية انكليزية عند أغادير. أنظر P. Cambon, Correspondance, t. II, p. 328. أخيه جول الذي كان مقيما آنذاك في باريس لم يتعرض في التقرير الذي قدمه

للخارجية الفرنسية بتاريخ 3 جويلية لمسألة المظاهرة البحرية المشتركة مع الانكليز بل عالج الموقف من الزاوية الدبلوماسية البحتة أي كيفية بدء التفاوض مع الالمان وعلى أي أساس. انظر م.خ.ف/المانيا. م.ج. مجلد 34 باريس 3 جويلية.

(8) لقد اطلع كايو على هذا المسعى عرضا، أثناء اضطلاعه بمهام وزير الخارجية بالنيابة، لغياب دي سلف الذي رافق رئيس الجمهورية في زيارة لهولندا والتي دامت ما بين 4 و 7 جويلية، عندما وصلته من لندن برقية تحمل اجابة الحكومة الانكليزية حول المسألة. وسيكون ذلك سببا في بداية الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته، وهو الخلاف الذي سوف يتعمق في الأسابيع التالية والذي لن ينتهي بسقوط وزارة كايو في شهر جانفي 1912. حول هذا الموضوع انظر كايو، ن.م، ص 111 وما بعدها. وكذلك مذكراته الجزء الثاني الفصل الخامس.

(9) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 لندن ـ باريس 3 جويلية 1911.

(10) لقد استوضح قري رأي السفير الشخصي بخصوص ارسال باخرة حربية انكليزية ورد هذا بالايجاب. اذ «من واجبكم انتم حماية مصالحكم ومصالح رعاياكم في الأطلسي». من المفيد ملاحظة هذا الموقف الغير المنطقي الذي تبناه السفير الفرنسي الذي يبيع لانكلترا ارسال باخرة حربية الى المغرب رغم أنه سبق لها ان اعترفت بكون هاته البلاد هي منطقة نفوذ فرنسية، وينكر على المانيا مبادرتها رغم ان هاته الأخيرة لم توقع اتفاقا مشابها للاتفاق 8 افريل 1904 مع فرنسا.

(11) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 لندن ـ باريس 4 جويلية 1911.

(12) اعتبرت الأوساط السياسية في فرنسا ان الحوار مع الالمان من اجل تصفية القضية المغربية قد ابتدأ بلقاء كل من كامبون سفير فرنسا في برلين وكيدرلين فايخترکاتب الدولة للخارجية الالماني في كيسنجن يوم 21 جوان المنصرم. لكن الأوساط اللالمانية اعتبرت ان هذا اللقاء مجرد لقاء استطلاعي عادي لم يكتس أي طابع خاص كالذي تريد فرنسا اعطاءه له ، حول هذا الموضوع أنظر:

D. Guenane, Les relations franco-allemandes et les affaires Marocaines 1901—1911, Alger, SNED, 1975, p. 316 et suiv.

(13) Caillaux, Mes mêmoires, t. II, Paris, plon 1943, pp. 119—120è

وكذلك:

Tardieu, Les mystère d'Agadir, p. 440.

(14) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 لندن ـ باريس 3 جويلية 1911.

(15) نفس المصدر، برلين ـ باريس 4 جويلية 1911.

(16) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 باريس 3 جويلية 1911. لقد أكد كامبون في هذا التقرير على ضرورة أخذ الاحتياطات في حالة فشل المفاوضات المقبلة مع المانيا واحتمال قيام هاته الأخيرة بانزال قواتها في أغادير وذلك بوضع اليد على مدينة مراكش لسد الطريق عنها اذا ما أرادت التوغل في الدواخل والاتجاه نحو الشمال.

(17) نفس المصدر. باريس 4 جويلية 1911.

(18) نفس المصدر، مجلد باريس ـ برلين 8 جويلية 1911.

(19) ففي احدى برقياته الى السفير في لندن لاحظ كايو بكون موقف الحكومة الانكليزية من حادثة أغادير يكون أحد العوامل الحاسمة في تحديد موقف فرنسا من هذه الحادثة. انظر م.خ.ف/المانيا م.ج. 34 باريس ـ لندن 4 جويلية 1911.

(20) بول كامبون، ن.م.ج 2 ص 320.

(21) قامت الحكومة الالمانية بتسليم نسخة من المذكرة التي قدمتها لفرنسا، الى كل الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة.

(22) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 34 لندن ـ باريس 2 جويلية.

(23) المصدر السابق. لندن ـ باريس 4 جويلية.

(24) لقد أكد الانكليز للالمان من جهة أخرى بكونهم لا يقبلون أي اتفاق جديد يتم بدون مشاركتهم.

(25) لقد رد السفير الالماني في لندن عل كاتب الدولة الخارجية الانكليزي بكون حكومته تعتقد أن انكلترا قد تنازلت نهائيا عن المغرب بمقتضى اتفاقها مع فرنسا وعندما طلب الدبلوماسي الالماني معرفة ما هي المصالح التي تريد انكلترا ضمانها عن طريق اشتراكها في المفاوضات ميّع السير ادوارد قري رده على الدبلوماسي الالماني م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 35 لندن ـ باريس 7 جويلية.

(26) م.خ.ف/المانيا م.ج. مجلد 35 ـ لندن ـ باريس 7 جويلية.

(27) المصدر السابق باريس ـ لندن 9 جويلية.

(28) لقد كان تقدير السفير الالماني في باريس لموقف الدولتين، انكلترا وروسيا، بعيدا كل البعد عن الحقيقة. اذ كان يعتقد ان الانكليز هم الذين اقترحوا فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة عند أغادير. كما كان يرى ان الروس كانوا يضغطون على الفرنسيين نرفض فكرة التفاوض الثنائي مع الالمان انظر:

De Shoen, Mémoires, traduction française, pp. 72—73.

(ونفس الفكرة نجدها عند الامبراطور قيوم الثاني الذي كان يرى ان الانكليز يحرضون الفرنسيين ويدفعونهم الى التشدد وعدم التنازل.

(29) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 34 سان بطرسبورق ـ باريس 3 جويلية.

(30) «ان المبادرة الالمانية في أغادير لم يكن الهدف من ورائها استفزاز فرنسا، كما ان المانيا لا تنتقد ولا تندد بالعمل الذي تقوم به فرنسا في منطقة فاس. ونأمل أن يتم تسوية المسألة بدون مؤتمر مباشرة بين المعنيين وخاصة بين فرنسا والمانيا» م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 34 برلين ـ باريس 5 جويلية.

(31) نفس المصدر مج 35 باريس ـ سان بطرسبورق 11 جويلية.

(32) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 فيينا ـ باريس 9 جويلية. ومع ذلك فان الالمان كانوا يعتبرون ان الدعم النمساوي لهم، شيء مضمون لا شك فيه.

(33) هذا الاتفاق لا يمثل مجرد تسوية استعمارية تم بمقتضاها تحديد منطقتي نفوذ الدولتين في شمال افريقيا وانما يتناول كذلك ضبط علاقات الدولتين ببعضهما البعض في حالة انفجار الوضع في القارة الاوروبية فالالتزامات التي تعهدت بها ايطاليا ازاء فرنسا حولها في الواقع الى مجرد عضو مشلول في الحلف الثلاثي وجرد هذا الأخير من طابعه الهجومي الذي اكتسبه بانضمامها للحلف الالماني النمساوي. لقد أحاط الطرفان، الايطالي والفرنسي، طبيعة التزاماتهما بسرية تامة واستمرت ايطاليا في تمثيل دور عضو نشط في الحلف الثلاثي حتى عام 1914.

(34) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 34 روما ـ باريس 2 جويلية.

(35) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 34 باريس 3 جويلية.

(36) ن.م. مج 35 برلين ـ باريس 12 جويلية.

(37) حول هذا الموضوع انظر: Dj. Guenane, O.C., pp. 150—152.

(38) عندما استقبل ثيدرلين أحد قادة هذا التيار في بداية شهر جويلية ، حاول أن يشرح له «بأننا في الحقيقة لا نريد الاستقرار في المغرب، لكن هذا الحيوان لم يرد أن يصدقني» انظر:

Kiderlen, Walchter intime, pp. 285—286

(39) للمزيد من التفاصيل حول تطلعات القوميين الالمان الى المغرب في هاته الفترة انظر:

Tardieu, O.C. pp. 429—434

(40) ذكر كامبون انه لاحظ على مخاطبه في بداية اللقاء نوعا من الحرج وفي حالة تحفز وحذر شديد. كما لاحظ كيدرلين من جهته بكون سحنة كامبون «تبدو وكأنه عائدا من تشييع جنازة ولما سألته عن صحته رد على متململا... واعتذر عن أخذ السيجارة التي عرضتها عليه» انظر م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 باريس – برلين 10 جويلية. وكذلك :

(41) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 35 برلين – باريس 9 جويلية.

(42) المصدر السابق.

(43) Kiderlen, Waechter.... ص 289. كانت اللقاءات التي كانت تتم في العاصمة الفرنسية مجرد لقاءات شكلية سرعان ما تخلى عنها الطرفان ليركزا جهودهما على المفاوضات الجارية في برلين.

(44) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 برلين – باريس 14 جويلية.

(45) نفس المصدر، 13 جويلية.

(46) نفس المصدر باريس – برلين 14 جويلية. وبخصوص المصالح المنجمية التي للالمان في منطقة السوس فان فرنسا ترى ان مشروع الاتفاق المنجمي الذي أعده الطرفان يضمن ويؤمن في مادته 63 هاته المصالح، اذ يكفي القيام ببعض الاجراءات الادارية ذات الطابع الشكلي ليتحول حق الاستكشاف الى حق الاستغلال «فحكومة الجمهورية هي على استعداد لان تعمل بكيفية تجعل هذا الامتياز لا يمكن التراجع عنه في الأراضي الواقعة في منطقة السوس، بالنسبة لكل شركة تعتمدها الحكومة الالمانية».

(47) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 برلين – باريس 16 جويلية.

(48) نفس المصدر. في التقرير الذي أرسله كيدرلين الى المستشار حول هاته المقابلة كتب يقول بأن السفير الفرنسي عند سماعه بالمطالب الالمانية بخصوص الكونغو «كاد أن يقع من على مقعده. وأكد (السفير) بأنه من الصعب على الحكومة أن تدافع -حتى عن فكرة التنازل الجزئي عن الكونغو- أمام البرلمان». Kiderlen, ص 289.

(49) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 برلين – باريس 16 جويلية.

(50) ففي التقرير الذي بعث به الى المستشار وبعد أن أكد على ضرورة التمسك بموقف التصلب والحزم ازاء الفرنسيين لاحظ بأن «الحصول على الكونغو الفرنسي حتى حدود الكونغو البلجيكي ربما يكون مستحيلا بدون تنازلات اقليمية من طرفنا». انظر Kiderlen, ص 290.

(51) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 35 باريس – برلين 20 جويلية.

(52) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 35 باريس – برلين 20 جويلية.

(53) ن.م. يبدو أن دي سلف يطلق لعاطفته العنان في بعض الأحيان ، اذ من الواضح جدا أن فرنسا هي التي ستخسر اذا ما تحولت المسألة الى مسألة دولية بمعنى عرض القضية على مؤتمر دولي. وبطبيعة الحال فان المواقع

الفعلية التي حققتها فرنسا في المغرب باتتاكها المستمر وخرقها لمعاهدة الجزيرة هي التي ستكون محل مراجعة. وسنلاحظ فيما بعد أن دي سلف بعد أن يجري استشارات حول الموضوع سيدرك هذه الحقيقة ويخفف من حدة اندفاعه.

(54) علق دي سلف على هاته العبارة بقلم الرصاص بكلمة «ممن؟». م.خ.ف/ا[illegible] ج مج 36 باريس – برلين 21 جويلية.

(55) لقد كان كيدرلين متأثرا من الكلمة التي استعملها وزير الخارجية الفرنسي والتي اعتبرها اهانة له، وتساءل ماذا يقصد من وراء ذلك في باريس هل يراد افشال المحادثات وفي هاته الحالة سوف تطالب المانيا بتطبيق معاهدة الجزيرة تطبيقا كاملا وعند الضرورة «نسير حتى النهاية». انكر دي سلف في أن يكون لد يد فيما نشر ووافق على الصيغة التي تم التوصل اليها بين كامبون وكيدرلين بخصوص التعامل مع الصحافة بالنسبة لمير المفاوضات. م.خ.ف/المانيا م.ج باريس – برلين 21 جويلية.

(56) م.خ.ف/المانيا م.ج مج 36 برلين – باريس 24 جويلية.

(57) نفس المصدر برلين – باريس 24 جويلية.

لقد أضاف كيدرلين الى هذه العروض التزام المانيا بعدم مطالبة فرنسا بالتنازل عن حقها الأولوي بالنسبة للكونغو البلجيكي.. هذه الاشارة الى الكونغو البلجيكي سوف تستغلها الدبلوماسية الفرنسية عند الأطراف المعنية فيما بعد لتبين بأن جشع الالمان في المنطقة ليس له حدود.

(58) المصدر السابق.